

الاحتياط في الطهارات

الدكتور سلام محمد علي

كلية الشريعة والقانون / الجامعة الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.
أما بعد:

فإن الثروة الفقهية الضخمة التي خلفها لنا سلفنا الصالح - رحمهم الله تعالى - والتي تضم كل الأحكام الشرعية كفيلة بحل مشكلات الناس، ونجد فيها كل ما يحقق المصالح والحاجات العامة للناس وينظم شؤونهم.

ومن الأبواب الفقهية المهمة، باب الطهارة، لأنها مفتاح الصلاة وشرط لصحتها، ويبني عليها معظم العبادات، قال ﷺ **الطهور شطر الإيمان** (١).

فللطهارة أهمية كبيرة في الإسلام، وسواء كانت حقيقية وهي طهارة الثوب والبدن ومكان الصلاة من النجاسة، أو طهارة حكمية وهي طهارة أعضاء الوضوء من الحدث وطهارة جميع الأعضاء الظاهرة من الجنبانة، لأنها شرط دائم لصحة الصلاة التي تتكرر خمس مرات يوميا.

وعناية الإسلام بجعل المسلم دائما طاهرا من الناحية المادية والمعنوية يؤكد حرص الإسلام الشديد على النقاء وصفاء السريرة، والحفاظ على النظافة، وعلى الصحة العامة والخاصة، وإظهار المسلم في أصح وأجمل مظهر، وذلك لأن الغسل المتكرر لأعضاء الجسم الظاهرة المتعرضة للغبار والأتربة والجراثيم، وكذلك غسل جميع الجسم في أحيان متكررة عقب كل جنبانة، كفيل بحماية الإنسان من التلوث وجعل المسلم في أبهى صورة، وقد أثنى سبحانه وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ بقوله **فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين** (٢).

وهناك الكثير من الأحكام الفقهية ثبتت لأجل الاحتياط، وفي باب الطهارة - كما في غيرها - هناك الكثير من المسائل بنيت على الاحتياط، وخصوصا التي فيها تعارض للأدلة، فيترجح الدليل المقتضي للتحريم على ما يقتضي غيره من الأحكام لإستناد ذلك الترجيح على الاحتياط، فإذا تعارض دليل يقتضي التحريم وآخر يقتضي الإباحة، قدم الحظر على الإباحة في الأصح تغليباً للتحريم، وهذا من باب الاحتياط (٣).

فمن هذه المسائل وعلى سبيل المثال: إذا اختلطت ثياب طاهرة بأخرى نجسة، وأراد الرجل أن يصلي ولا يجد ما يطهر به الثياب، فانه يصلي بعدد الثياب ويزيد صلاة، والباعث على ذلك الاحتياط.

ونظرا لأهمية الموضوع فقد عمدت إلى جمع هذه المسائل التي تخص الاحتياط في الطهارة ودرستها دراسة فقهية مقارنة، وذلك من خلال معرفة آراء المذاهب المعتمدة - الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والإمامية والزيدية -.

وكذلك أقوال باقي الفقهاء، ثم بيان أدلتهم ووجه الدلالة فيها ومناقشتها ثم ترجيح الراجح من هذه الأقوال وحسب المرجحات المعتمدة.

وأما الظاهرية فلم يثبتوا الأحكام من أجل الاحتياط وإنما بأدلة الشرع الأخرى. وقد كانت خطة البحث كالآتي:

المقدمة: وبينت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له.

التمهيد: وفيه تعريف الاحتياط والطهارة.

المبحث الأول: مسائل تتعلق بالاحتياط في الطهارة، وفيه اثنتي عشرة مسألة:

المسألة الأولى: التوضؤ بسؤر الحمار والبغل.

المسألة الثانية: التوضؤ بنبذ التمر.

المسألة الثالثة: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء.

المسألة الرابعة: غسل المرفقين في فرض الوضوء.

المسألة الخامسة: وجوب الغسل لمن أنزل لمرض.

المسألة السادسة: وجوب الغسل عند التقاء الختانين وإن لم ينزل.

المسألة السابعة: وجوب الغسل لمن وجد بللا بعد النوم.

المسألة الثامنة: الوضوء من القبلة ومس المرأة.

المسألة التاسعة: مضطربة العادة

المسألة العاشرة: اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة.

المسألة الحادية عشرة: قليل الماء وكثيره ينقض التيمم.

المسألة الثانية عشرة: استحباب أن تغتسل الحامل إذا رأت الدم.

المبحث الثاني: مسائل متفرقة تتعلق بالاحتياط في الطهارة، وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: جهل مكان الثوب الذي فيه نجاسة جفت.

المسألة الثانية: نجاسة الماء بالفأرة الميتة.

المسألة الثالثة: نقض الوضوء إذا كان البصاق غالباً على الدم.

المسألة الرابعة: مسألة الماء المطلق والمقيد.

المسألة الخامسة: نجاسة يد الصبي.

المسألة السادسة: نجاسة ماء البئر إذا وقعت فيه نجاسة.

الخاتمة: وفيه أهم ما توصلت إليه من نتائج.

المصادر والمراجع.

هذا وقد بذلت الجهد والوسع في هذا البحث فما أصبت فمن الله وتوفيقه، وما أخطأت فمن نفسي القاصرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على قرّة العيون سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الاحتياط في الطهارات

الاحتياط

لغة: الأخذ في الحزم، تقول: احتاط الرجل: أي أخذ في إموره بالحزم، واحتاط الرجل لنفسه: أي أخذ بالثقة، وتقول: احتاط للشيء: أي طلب الحفظ والأخذ بأوثق الوجوه^(٤). واصطلاحاً: هو فعل ما يتمكن به إزالة الشك، والأخذ بالأوثق مع جميع الجهات^(٥). ومنه قولهم: فعل الأحوط: يعني فعل ما هو أجمع لأصول الأحكام، وأبعد عن شوائب التأويل^(٦).

وقال الجرجاني: الاحتياط: حفظ النفس عن الوقوع في المأثم^(٧).

ومن هذين التعريفين يتبين أن الاحتياط هو الأخذ بالحزم والأوثق، وعلى هذا المعنى بنى الفقهاء مسائلهم على الاحتياط، وهو ما وافق اللغويين في تعريفهم للاحتياط. أما الاحتياط الذي بمعنى الورع والذي أشار إليه السيد الجرجاني في تعريفه للاحتياط، فهذا المصطلح لا يعني الفقهاء عند قولهم بالاحتياط.

فالورع: هو اجتناب الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات^(٨).

قال الشاطبي: والشرعية مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم، والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى مفسدة^(٩).

وذهب ابن حزم إلى أن المراد بالاحتياط هو الورع.

وقال: والاحتياط هو الورع نفسه، وهو اجتناب ما يتقي المرء، وهو ليس واجباً في الدين ولكن حسن ولا يحل أن يقضى به على أحد ولا أن يلزم أحد ولكن يندب إليه، لأن الله تعالى لم يوجب الحكم به، فالورع هو الاحتياط^(١٠).

وقال أيضاً: الاحتياط كله لزوم القران والسنة^(١١).

من هذا يتبين أن ابن حزم خالف جمهور الفقهاء في بناء بعض الأحكام الفقهية على الاحتياط.

الطهارة:

لغة: النظافة، والاسم منه الطهر: وهو نقيض النجاسة: أي النقاء من الدنس والنجس^(١٢).

واصطلاحاً: هو استعمال الطهور في محل تطهير على الوجه المشروع، وهو صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة به أو فيه أو له^(١٣).

وقال الجرجاني في تعريفاته: عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة^(١٤).

والطهارة على معنيين:

إحداهما: الطهارة ضد وصف النجاسة، أي الطهارة عن الخبث والنجس، وهو خلو المحل عما يمنع من استصحابه الصلاة في الجملة، ويشترك في ذلك البدن وغيره، وتسمى طهارة حقيقية.

الثاني: الطهارة من الحدث: وهي استعمال مخصوص بماء أو تراب يختص بالبدن مشروط لصحة الصلاة في الجملة، وتسمى طهارة حكمية، وهي ثلاثة **الوضوء والغسل والتيمم**^(١٥).

فالطهارة إذن هي إثبات النظافة في المحل، وهي صفة تحدث ساعة فساعة، وإنما يمتنع حدوثها بوجود القذر، فإذا زال القذر وامتنع حدوثه بإزالة العين القذرة، تحدث النظافة^(١٦).

المبحث الأول مسائل تتعلق بالاحتياط في الطهارات

المسألة الأولى: التوضؤ بسؤر الحمار والبغل والتيمم احتياطاً:

اختلف الفقهاء في سؤر الحمار والبغل، هل هو طاهر يصح التوضؤ به أم لا؟
على مذاهب و كالآتي:

المذهب الأول: سؤر الحمار والبغل مكروه، فمن لم يجد الماء يتوضأ به ويتيمم احتياطاً.
إليه ذهب الحنفية والحنابلة في رواية والامامية.

وبه قال: الحسن البصري وابن سيرين والشعبي والأوزاعي وحمام وإسحق والثوري.

(١٧)

قال الحنفية: إن سؤر الحمار والبغل مشكوك فيه لتعارض الأدلة وكالآتي:

١- تعارضت الأدلة في أكل لحمه، فروي أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، وروى غالب بن أبجر ؓ قال: قلت يا رسول الله أصابتنا سنة، وسمين مالي من الحمر، فقال النبي ﷺ كل من سمين مالك (١٨).

٢- تعارضت أقوال الصحابة في طهارته ونجاسته، فروي عن ابن عباس ؓ انه كان يقول: إن سؤرهما طاهر، وروي عن ابن عمر ؓ انه كان يقول إن سؤرهما رجس.

٣- اعتبار سؤره بعرقه يدل على طهارته، واعتبار سؤره بلعابه يدل على نجاسته (١٩).

وقال الحنفية: الأصل الذي أشار إليه ﷺ في الهرة بقوله ليست بنجسة إنها من الطوافين عليكم والطوافات (٢٠) إشارة إلى العلة، وهي كثرة البلوى لقربها من الناس، وهذه العلة التي أشار إليها رسول الله ﷺ في الهرة موجودة في الحمار؛ لأنه يخالط الناس، لكنه دون ما في الهرة، فإنه لا يدخل المضائق، فلوجود أصل البلوى لا نقول بنجاسته، ولكون البلوى فيه متقاعداً لا نقول بطهارته، فيبقى مشكوكاً فيه، وأدلة الشرع أمارات لا يجوز أن تتعارض (٢١).

وذهب أبو طاهر الدباس من الحنفية إلى عدم الجواز بأن يكون شيء من حكم الشرع مشكوكاً فيه ولكن يحتاط فيه، فلا يجوز أن يتوضأ به حالة الاختيار، وإذا لم يجد

غيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطاً، وأيهما قدم جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى - .

وعند زفر لا يجوز حتى يقدم الوضوء على التيمم ليصير عادماً للماء، فلا يعتبر تيممه ما دام معه ماء هو مأمور بالتوضؤ به (٢٢).

وصحح الكاساني قول الثلاثة - رحمهم الله تعالى - لأنه إن كان طاهراً فقد توضأ به قدم أو آخر، وإن كان نجساً ففرضه التيمم وقد أتى به (٢٣).

المذهب الثاني: سؤر الحمار والبغل نجس، لا يجوز التوضؤ به.

إليه ذهب الحنابلة في رواية.

وهو المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٤).

وبه قال الكرخي من الحنفية (٢٥).

وقال: إن الأصل في سؤرهما النجاسة، لأن سؤرهما لا يخلو عن لعبه، ولعابه متحلب من لحمه ولحمه نجس فلو سقط اعتبار نجاسته إنما يسقط لضرورة المخالطة، والضرورة متعارضة لأنه ليس في المخالطة كالهرة ولا في المجانبة كالكلب فوقع الشك في سقوط حكم الأصل فلا يسقط بالشك (٢٦).

ويرد عليه:

قد وردت النصوص على طهارة عرقه، فقد روي أن النبي ﷺ كان يركب الحمار معروياً (٢٧)، والحر حر الحجاز، فقلما يسلم الثوب من عرقه، وكان يصلي فيه، وإنها تركب في زمنه وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم، فلو كان نجساً لبين النبي ﷺ ذلك (٢٨).

واستدلوا بما يأتي:

روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: لا تتوضؤا من سؤر الحمار ولا الكلب ولا السنور (٢٩).

وجه الدلالة:

ونص الأثر صريح في عدم جواز التوضؤ بسؤر الحمار.

المذهب الثالث: سؤر الحمار والبغل طاهر، يجوز التوضؤ به.

إليه ذهب المالكية والشافعية والزيدية والظاهرية.

وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وبه قال: عطاء وربيعه وأبو الزناد والزهري وابن المنذر ومحمد من الحنفية^(٣٠).

واستدلوا بما يأتي:

١- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال يا رسول الله: أنتوضأ بما أفضلت الحمر قال: وبما أفضلت السباع^(٣١).

وجه الدلالة:

وهذا نص في جواز الانتفاع بما أفضلت هذه الحيوانات من غير ضرورة.

٢- عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة والكلاب والحمر وعن الطهارة منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في بطونها لها وما بقي فهو لنا طهور^(٣٢).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على جواز الطهارة بما أفضلت الحمر.

٤- عن أبي رافع عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غدا إلى بني قريظة على حمار غري يقال له يعفور^(٣٣).

أي: كان يركب الحمار عريا لا سرج عليه^(٣٤).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على أن عرق الحمار طاهر، فإذا كان العرق طاهرا فالسؤر من باب أولى، وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار معروريا والحر حر الحجاز، فقلما يسلم الثوب من عرقه، وكان يصلي فيه، وتركب في زمنه وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم، فلو كان نجسا لبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك^(٣٥).

5- عن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول الحمار يعلف القت والتبن فسوره طاهر^(٣٦).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة يتبين أن القول الراجح هو ما ذهب إليه الشافعية ومن وافقهم من طهارة سؤر الحمار والبغل لقوة ما استدلو به من أدلة ووضوح الدلالة فيها.

فائدة:

متيمم افتتح الصلاة، ثم وجد سؤر حمار، مضى على صلاته فإذا فرغ توضأ به وأعاد الصلاة، لأن سؤر الحمار مشكوك في طهارته وشروعه في الصلاة قد صح فلا ينتقض بالشك، فلهذا يتم الصلاة ثم يتوضأ ويعيد احتياطاً لجواز أن يكون سؤر الحمار طاهراً (٣٧).

المسألة الثانية: التوضؤ بنبيذ التمر والتيمم احتياطاً:

الماء المطلق إذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كاللبن والخل ونقيع الزبيب ونحو ذلك وزال عنه اسم الماء لا يجوز التوضؤ به.

وختلف العلماء بجواز التوضؤ بنبيذ التمر على مذاهب وكالاتي:

المذهب الأول: التوضؤ بنبيذ التمر والتيمم احتياطاً.

وهو ما ذهب إليه محمد من الحنفية (٣٨).

وجه قوله:

انه قام دليلان: أحدهما أنه يقتضي وجوب الوضوء بنبيذ التمر، وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فلما انصرف إليه قال أمعك ماء يا ابن مسعود قال: لا، إلا نبيذ تمر في أداة، فقال: تمر طيبة وماء طهور وأخذته وتوضأ به. (٣٩)، والآخر يقتضي وجوب التيمم وهو قوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (٤٠).

والعمل بالدليلين واجب إذا أمكن العمل بهما، وهنا أمكن إذ لا تنافي بين وجوب الوضوء والتيمم، فيجمع بينهما كما في سؤر الحمار (٤١).

وإنما جمع بينهما محمد - رحمه الله - لأن الآية توجب التيمم والخبر يوجب التوضؤ بالنبيذ فيجمع بينهما احتياطاً، وإذا قلنا بالاحتياط في سؤر الحمار أنه يجمع بينه وبين التيمم فهذا هنا أولى (٤٢).

المذهب الثاني: يجوز التوضؤ بنبيذ التمر

وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة.

وهو المروي عن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وبه قال عكرمة والأوزاعي (٤٣).

وقال الأوزاعي: إن جميع الأنبذة يجوز التوضؤ بها قياساً على نبيذ التمر^(٤٤).

ويرد عليه:

إن نبيذ التمر مخصوص من القياس بالأثر، فلا يقاس عليه غيره^(٤٥).

واستدلوا بما يأتي:

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجن فلما انصرف إليه قال أمعك ماء يا ابن مسعود قال: لا، إلا نبيذ تمر في أداة، فقال: ثمرة طيبة وماء طهور وأخذته وتوضأ به^(٤٦).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على جواز التوضؤ بنبيذ التمر، وهذا ماء شرعاً، وكما قال ﷺ وماء طهور، والقياس عدم الجواز كسائر الأنبذة، ولكن ترك القياس بالأثر^(٤٧).

ويرد عليه:

الحديث عن أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن الحريث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال البخاري: أبو زيد رجل مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه^(٤٨) وقد ضعف العلماء الحديث بثلاثة علل وكالاتي:

أحداها: جهالة أبي زيد.

الثاني: التردد في أبي فزارة، هل هو راشد بن كيسان أم غيره؟

الثالث: إن ابن مسعود لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن^(٤٩).

وعلى تقدير صحة الحديث فإنه منسوخ لأن ليلة الجن كانت في مكة ونزول قوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٥٠) إنما كان في المدينة بلا خلاف أو محمول على ماء القيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفاً، وإنما كانوا يضعون ذلك، لأن غالب مياههم لم تكن حلوة^(٥١).

ودلت الأحاديث الصحيحة على أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن مع النبي ﷺ ليلة الجن، وإنما كان معه حين انطلق به وبغيره يريهم آثارهم وآثار نيرانهم^(٥٢).

فقد روى علقمة عن ابن مسعود قال: لم أكن ليلة الجن مع رسول الله ﷺ ووددت أني كنت معه (٥٣).

والتحقيق في ذلك:

إن لحديث ابن مسعود سبعة طرق: صرح في بعضها انه كان مع النبي ﷺ وهو مخالف لما مروى في صحيح مسلم، انه لم يكن معه.

وقد جمع العلماء بين الروايات، بان ليلة الجن كانت مرتين، ففي أول مرة خرج إليهم لم يكن مع النبي ﷺ ابن مسعود ﷺ ولا غيره كما هو ظاهر حديث مسلم، ثم بعد ذلك خرج معه ليلة أخرى كما روى ابن أبي حاتم في تفسيره في أول سورة الجن من حديث جريح (٥٤).

٢- عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ قال: قال النبي ﷺ **النيبذ وضوء لمن لم يجد الماء** (٥٥).

٣- عن علي ﷺ أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء من النيبذ (٥٦).
وجه الدلالة:

في الأثرين دلالة على جواز التوضؤ بالنيبذ عند عدم الماء المطلق، وصفة نيبذ التمر الذي يجوز التوضؤ به أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء فإن كان ثخيناً لا يتوضأ به (٥٧).

المذهب الثالث: لا يجوز التوضؤ بنيبذ التمر، وإنما يتيمم عند فقدان الماء المطلق إليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والإمامية والزيدية والظاهرية.
وبه قال: الحسن وعطاء بن أبي رباح وسفيان الثوري وإسحق وأبو ثور (٥٨).

واستدلوا بما يأتي:

١- قوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (٥٩).

وجه الدلالة:

آية التيمم نص في الانتقال إلى التراب عند عدم الماء، وإن الله تعالى أوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونيبذ التمر ليس بماء مطلق كسائر الأنبذة.
وخبّر نيبذ التمر المروي عن ابن مسعود ﷺ كان بمكة وآية التيمم نزلت بالمدينة، فنسخ بها خبر نيبذ التمر؛ لأن نسخ السنة بالكتاب جائز (٦٠).

٢- عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين.. (٦١).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة أن التراب الطاهر يتطهر به المسلم لإباحة الصلاة وغيرها من العبادات التي تتوقف على الطهارة وإرادة القرية عند فقدان الماء المطلق.

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة يتبين أن الراجح هو ما ذهب إليه الحنفية ومن وافقهم من جواز التوضؤ بنبيذ التمر ولا يتييم إن كان الماء هو الغالب، وإن كانت الحلاوة غالبية عليه فإنه يتييم ولا يتوضأ به، وإن لم يعلم أيهما الغالب فيجمع بين التوضؤ واليتيم احتياطاً (٦٢).

فائدة:

متيم وجد نبيذ التمر وهو في الصلاة، انتقض تيممه عند أبي حنيفة؛ لأنه بمنزلة الماء المطلق عند عدمه عنده.

وعند أبي يوسف: لا ينتقض: لأنه لا يراه طهوراً أصلاً.

وعند محمد: يمضي على صلاته ثم يعيدها، كما في سؤر الحمار (٦٣).

المسألة الثالثة: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء احتياطاً.

لا خلاف بين الفقهاء في غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء للمستيقظ من نومه، ولكنهم اختلفوا هل غسلهما واجب أم سنة؟ وهل الأمر بالغسل لمن استيقظ من نومه في الليل والنهار أم لا؟ وكالاتي:

المذهب الأول: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء من سنن الوضوء.

إليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والإمامية والزيدية.

وبه قال: عطاء والأوزاعي وإسحق وابن المنذر (٦٤).

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ (٦٥).

وجه الدلالة:

في الآية دلالة على غسل أعضاء الوضوء عند القيام إلى الصلاة، والقيام من النوم داخل في عموم الآية، وفي الآية الأمر بالوضوء من غير ذكر غسل الكفين في أوله، فكان غسلهما قبل إدخالهما الإناء احتياطاً^(٦٦).

المذهب الثاني: وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء.

إليه ذهب الحنابلة والظاهرية^(٦٧).

وفرق الإمام أحمد بين نوم الليل والنهار، وأثبت وجوب الغسل في نوم الليل، وأما نوم النهار فلا بأس بغسلهما، وذلك لأن المبيت يكون بالليل خاصة، ولا يصح قياس غيره عليه لوجهين:

أحدهما: إن الحكم ثبت تعبدًا، فلا يصح تعديته.

الثاني: إن الليل مظنة النوم والاستغراق فيه وطول مدته فاحتمال إصابة يده لنجاسة لا يشعر بها أكثر من احتمال ذلك في نوم النهار^(٦٨).

وساوى الظاهرية بين نوم الليل والنهار في الوجوب، وبه قال الحسن البصري^(٦٩).

واستدلوا بما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: **إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا**

يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده ^(٧٠).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على وجوب غسلهما، وأمره ﷺ يقتضي الوجوب، ونهيه يقتضي

التحريم^(٧١).

ويرد عليه:

الحديث محمول على الاستحباب لتعليقه بما يقتضي ذلك وهو قوله **فانه لا**

يدرى أين باتت يده ، وطريان الشك على يقين الطهارة لا يؤثر فيها، وإن الأمر وإن كان

للوَجوب فإنه قد اقترن به ما دل على أن المراد الندب دون الوجوب؛ لأنه قال **فانه لا**

يدرى أين باتت يده فعلل بالشك، وهذا إشارة إلى توهم النجاسة واحتمالها فيناسبه الندب

إلى الغسل واستحبابه لا الإيجاب، وكان غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء دليلاً على

الاحتياط^(٧٢).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة يتبين أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول أن غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء من باب الاحتياط لا الوجوب، وإن مبنى الحكم على الشك، والشك يناسبه الاستحباب لا الوجوب.

المسألة الرابعة: غسل المرفقين في فرض الوضوء احتياطاً.

لا خلاف بين الفقهاء في غسل اليدين في الوضوء لقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٦) (٧٣)، ولكنهم اختلفوا في وجوب إدخال المرفقين في الغسل، وكالاتي:

المذهب الأول: وجوب إدخال المرفقين في الغسل.

إليه ذهب جمهور الفقهاء وأكثر أهل العلم (٧٤).

واستدلوا بما يأتي:

- ١- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه (٧٥).
- ٢- عن نعيم بن عبد الله المجرى قال رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى اشرع في العضد...، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ (٧٦).

وجه الدلالة:

في الحديثين بيان للغسل المأمور به في الآية، فإن (إلى) تستعمل بمعنى (مع) كقوله تعالى ﴿وَيَقُومُوا لِرَبِّهِمْ ثُمَّ يُسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَنُحْمًا يُذَكِّرُكُمْ قُوَّةَ إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتْلُوا تَجْزِئَاتٍ﴾ (٧٧) وقوله تعالى ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ (٧٨) وقوله تعالى ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْمَوَارِيثُ مِمَّنْ أُنصَارُ اللَّهُ فَتَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ﴾ (٧٩)، وكان فعله صلى الله عليه وسلم بيانا لمجمل الكتاب، والمجمل إذا التحق به البيان يصير مفسرا (٨٠).

المذهب الثاني: إدخال المرفقين في الغسل احتياطاً.

إليه ذهب زفر من الحنفية وبعض المالكية (٨١).

وقالوا: عدم إدخال المرفقين في الغسل؛ لأن (إلى) تفيد انتهاء الغاية، فلا يدخل المذكور بعده، كقوله تعالى (ثم أتموا الصيام إلى الليل...)، أما إدخال المرفقين في الغسل فهو من باب الاحتياط في العبادات^(٨٢).

ويرد عليهم:

نعم إن (إلى) للغاية، وقد تكون بمعنى (مع).

قال المبرد: إذا كان الحد من جنس المحدود دخل فيه، كقولهم: بعث هذا الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف، والليل ليس من جنس النهار فاختلفا^(٨٣).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة يتبين أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من وجوب غسل المرفقين في فرض الوضوء، وإن الروايات التي ذكرت وضوء رسول الله ﷺ جاء فيها أن رسول الله ﷺ أدار الماء على مرفقيه فكان فعله ﷺ مفسرا ومبيناً لما جاء في آية الوضوء.

المسألة الخامسة: وجوب الغسل لمن أنزل لمرض احتياطاً.

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الغسل بسبب إنزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة^(٨٤).

ولكنهم اختلفوا في وجوب الغسل إذا انزل لا على سبيل الدفق والشهوة كأن يكون الإنزال لمرض أو حمل شيئاً ثقيلاً أو سقط على ظهره على مذاهب وكالاتي: المذهب الأول: وجوب الغسل.

إليه ذهب الشافعية^(٨٥).

واستدلوا بما يأتي:

١- قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (١) ﷻ^(٨٦).

وجه الدلالة:

في الآية دلالة على وجوب الغسل للجنب، والجنب هو من ظهرت منه الجنبية^(٨٧).

٢- عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: إنما الماء من الماء....^(٨٨).

وجه الدلالة:

في الحديثين دلالة على وجوب الغسل بخروج المني.

المذهب الثاني: لا يجب عليه الغسل.

واليه ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والإمامية والزيدية^(٨٩).

واستدلوا بما يأتي:

عن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذاء ف سألت النبي ﷺ فقال: إذا رأيت المذي فتوضأ واغسل ذكرك، وإذا رأيت فضخ^(٩٠) الماء فاغتسل^(٩١).

وجه الدلالة:

في الأثر دلالة على وجوب الغسل بخروج المني على وجه الشدة، إذ أن الفضخ: هو خروجه على وجه الشدة^(٩٢).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة يتبين أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من وجوب الغسل بخروج المني على أي سبيل كان، لقوة ما استدلوا به من النصوص الصحيحة ووضوح الدلالة فيها، وإنما يعذر من ذلك من به مرض ملازم له، ويسعه ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني، والله أعلم.

فائدة: وجوب الغسل لمن شك في الإنزال ولمن جن احتياطاً.

قال الشافعي: ولو شك رجل أنزل أو لم ينزل لم يجب عليه الغسل حتى يستيقن بالإنزال والاحتياط أن يغتسل^(٩٣).

وقال الشافعي: قد قيل إنه قل من يجن إلا وينزل، فالمستحب أن يغتسل احتياطاً^(٩٤).

المسألة السادسة: وجوب الغسل عند التقاء الختانين وإن لم ينزل احتياطاً.

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الغسل عند التقاء الختانين وصاحب ذلك إنزال، ولكنهم اختلفوا في عدم الإنزال، هل يوجب الغسل أم لا؟ وعلى النحو الآتي:

المذهب الأول: وجوب الغسل عند التقاء الختانين أنزل أم لم ينزل احتياطاً.

إليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والإمامية.

وهو المروي عن عائشة وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس

وابن عمر رضي الله عنهم^(٩٥).

واستدلوا بما يأتي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل (٩٦).

وفي رواية عنه: أن النبي ﷺ قال: إذا قعد بين شعبها الأربع ثم أجهد نفسه فقد وجب الغسل أنزل أم لم ينزل (٩٧).

٢- عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل (٩٨).

وجه الدلالة:

في النصوص دلالة على وجوب الغسل في الجماع وإن لم يكن هناك إنزال، وذلك لأن إدخال الفرج في الفرج المعتاد من الإنسان سبب لنزول المني عادة، فيقوم مقامه احتياطاً (٩٩).

٣- عن علي رضي الله عنه أنه قال: يوجب الحد ولا يوجب صاعاً من ماء (١٠٠).

المذهب الثاني: عدم وجوب الغسل عند التقاء الختانين إن لم ينزل.
إليه ذهب الزيدية.

وهو المروي عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس والزيبر وطلحة وسعد بن أبي وقاص ورافع بن خديج وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبي أيوب الأنصاري والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت رضي الله عنهم.

وبه قال: عطاء وعروة والأعمش (١٠١).

واستدلوا بما يأتي:

١- عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم، وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فصرخ به، فخرج يجر إزاره فقال رسول الله ﷺ أعجلنا الرجل، فقال عتبان: يا رسول الله أرايت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن، ماذا عليه؟ قال رسول الله ﷺ إنما الماء من الماء (١٠٢).

وفي رواية: إن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار فأرسل إليه فخرج ورأسه يقطر، فقال: لعلنا اعجلناك، قال: نعم يا رسول الله، قال: إذا أعجلت أو قحطت فلا غسل عليك، وعليك الوضوء (١٠٣).

أقحطت: معناه لم تنزل، ومن قولهم: أقحط العام: إذا لم يكن فيه مطر^(١٠٤).

٢- عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ أنه قال في الرجل يأتي أهله ثم لا ينزل، قال: يغسل ذكره ويتوضأ^(١٠٥).

وجه الدلالة:

في النصوص دلالة عدم وجوب الغسل عند النقاء الختائين ولم يصاحبه إنزال وإنما يجب فيه الوضوء.

ويرد عليه:

قد روي عن أبي بن كعب قوله: كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها^(١٠٦).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وإنما كان "الماء من الماء" في أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك، وهكذا روي عن أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبي بن كعب ورافع بن خديج، والعمل على هذا أكثر أهل العلم على أنه إذا جامع الرجل امرأته في الفرج وجب عليهما الغسل وإن لم ينزلا^(١٠٧).

والاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل المجامع منسوخ بأدلة أصحاب المذهب الأول من حديث أبي هريرة وعائشة ؓ وبما رواه أحمد وغيره عن طريق الزهري عن سهل بن سعد قال: حدثني أبي بن كعب إن الفتيا التي يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاغتسال.

وان حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء

ويمكن حمل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع، وهو تأويل يجمع التعارض بين الحديثين^(١٠٨).

وثمره الاختلاف تظهر في مسألة:

أن المجامع إذا اغتسل قبل أن يبول أو ينام ثم سال منه بقية المنى يعيد الاغتسال، وهو ما ذهب إليه والشافعية الحنابلة والامامية والظاهرية^(١٠٩).

وذهب أبو حنيفة والمالكية إلى عدم إعادة الاغتسال وإنما يغسل مخرج البول ويتوضأ^(١١٠).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة يتبين أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من وجوب الغسل عند النقاء الختائين، لقوة ما استدلوا به من نصوص صحيحة ووضوح الدلالة فيها، وما استدل به أصحاب المذهب الثاني من نصوص يمكن حملها على ما يقع في المنام من رؤية الجماع.

المسألة السابعة: حكم الغسل لمن وجد بللا بعد النوم.

ذهب جمهور الفقهاء أن النائم إذا استيقظ من نومه فوجد بللا ولم يتذكر احتلاما وجب عليه الغسل احتياطا وعلى التفصيل الآتي:

قال الحنفية: إذا استيقظ الرجل فوجد بللا في احليله ولم يتذكر احتلاما، وجب عليه الغسل احتياطا^(١١١).

وقال المالكية: من انتبه فوجد بللا جزم أو ظن أو شك بين المنى أو مذي وجب عليه الغسل^(١١٢).

وقال الحنابلة: إذا انتبه بالغ أو من يحتمل بلوغه فوجد بللا جهل انه منى وجب عليه غسل بدنه وثوبه^(١١٣).

وقال الزيدية: من وجد بللا ولم يتذكر الاحتلام وجب عليه الغسل^(١١٤).

واستدلوا بما روت عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاما، قال: "يغتسل، وإن رأى أنه احتلم ولم ير بللا فلا غسل عليه" ^(١١٥).

المسألة الثامنة: الوضوء من القبلة ومس المرأة احتياطا.

اختلف الفقهاء في وجوب الوضوء من القبلة ومس المرأة على مذاهب وكالاتي:

المذهب الأول: القبلة والمس ينقض الوضوء مطلقا.

إليه ذهب الشافعية ورواية عن احمد.

وهو المروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم.

وبه قال زيد بن اسلم ومكحول والشعبي والنخعي وعطاء والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعه والأوزاعي في رواية (١١٦).

إلا أن الحنفية قالوا: ينقض الوضوء في المباشرة الفاحشة، وقالوا: إن التقبيل والمس سبب لاستطلاق وكاء المذي فيقام مقام خروج المذي حقيقة في إيجاب الوضوء أخذا بالاحتياط في باب العبادة (١١٧).

واستدلوا بما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَن كُنتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ ۖ﴾ (١١٨).

وجه الدلالة:

اللمس يطلق على الجس باليد، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا آلَئِنَّ الْكُفْرَءَ إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۖ﴾ (١١٩) (١٢٠).

ويرد عليه:

إن المراد من الآية الجماع بدليل أن المس أريد به الجماع، فكذلك اللمس، ولأنه ذكر بلفظ المفاعلة، والمفاعلة لا تكون من أقل من اثنين (١٢١).

٢- عن ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ قال لماعز لعلك قبلت لعلك لمست، قال: لا (١٢٢).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على أن المراد باللمس هو اللمس باليد، وكان ذلك في معرض إقرار ماعز بالزنا.

٣- عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كان يقول: قبله الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء (١٢٣).

وجه الدلالة:

في الأثر دلالة على وجوب الوضوء في القبلة ومس المرأة.

ويرد عليه:

قد ذكرت حوادث وروايات عن عائشة ؓ أن رسول الله ﷺ لمسها وغمزها في الصلاة ولم يتوضأ، واستمر على صلاته وكالاتي:

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان... (١٢٤).

٢- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت بين يدي رسول الله ﷺ ورجلي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي وإذا قام بسطتهما، قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح (١٢٥).

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ ليصلي واني لمعتضة بين يديه اعتراض الجنابة، فإذا أراد أن يوتر مسني برجليه (١٢٦)

وأجيب عنه:

أن الأحاديث محمولة على أن المس كان بحائل (١٢٧).

المذهب الثاني: القبلة ومس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقا.

إليه ذهب الحنفية والامامية والزيدية ورواية عن احمد.

وهو المروي عن ابن عباس ؓ وبه قال عطاء ومسروق والحسن وسفيان الثوري (١٢٨).

واستدلوا بما يأتي:

١- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ (١٢٩).

٢- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء ثم يصلي (١٣٠).

٣- عن عمر ؓ انه انصرف يوما من صلاته فلما فرغ الناس رأوه يصلي في آخر الصفوف، فقال إني توضأت فمرت بي جاريتي رومية فقبلتها فلما افتتحت الصلاة وجدت مذيا، فقلت أمضي في صلاتي حياء منكم، ثم قلت لئن أراقب الله تعالى خير من أراقبكم فانصرفت وتوضأت (١٣١).

ورواية البيهقي: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى يوماً للناس، فلما جلس في الركعتين الأوليين أطال الجلوس، فلما استقبل قائماً نكص خلفه، فأخذ بيد رجل من القوم مكانه فلما خرج إلى العصر صلى للناس، فلما انصرف أخذ بجناح المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد أيها الناس فاني توضأت للصلاة فمررت بامرأة من أهلي فكان مني ومنها ما شاء الله أن يكون، فلما كنت في صلاتي وجدت بللاً، فخيرت نفسي بين أمرين أما أن استحي منكم وأجتري على الله، وأما أن استحي من الله وأجتري عليكم، فكان أن استحي من الله وأجتري عليكم أحب إليّ، فخرجت وتوضأت وجددت صلاتي، فمن صنع كما صنعتة فليصنع كما صنعت (١٣٢).

وجه الدلالة:

في الأثر دلالة عدم وجوب الوضوء في اللمس والتقبيل، لذا مضى سيدنا عمر رضي الله عنه في الصلاة، وإنما انصرف من الصلاة بنزول المذي وهو ناقض للوضوء. المذهب الثالث: القبلة ومس المرأة بشهوة ينقض الوضوء وإلا فلا. إليه ذهب المالكية ورواية عن احمد. وبه قال الليث واسحق.

ورواية عن الشعبي والنخعي وربيعه والثوري (١٣٣). واستدلوا بما استدل به أصحاب المذهب الأول. وقالوا: إن اللمس ليس بحدث في نفسه وإنما نقض، لأنه يفضي إلى خروج المذي أو المنى فاعتبرت الحالة التي تقضي إلى الحدث فيها وهي حالة الشهوة (١٣٤).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة ومناقشتها يتبين أن القول الأسلم هو أن الأحاديث محمولة على أن المس بغير شهوة غير ناقض للوضوء، وكذلك إن تكرار الروايات في عدم الوضوء واستمراره رضي الله عنه في صلاته لا يعقل أن تكون كل هذه الحوادث مع وجود الحائل، ولا سيما انه كان رضي الله عنه يصلي في بيته (١٣٥).

المسألة التاسعة: مضطربة العادة

لا خلاف بين الفقهاء إن الحائض المعتادة أيام حيضها، إذا زاد الحيض على أيام حيضها فهي استحاضة، وحكمها حكم الطاهرات فتصوم وتصلي وتتوضأ لكل صلاة وتطوف ويطأها زوجها وغير ذلك من الأحكام^(١٣٦).

ولكنهم اختلفوا في المرأة التي لا تعلم أيام حيضها، ففي شهر تكون خمسة أيام، وفي آخر ستة أيام، وأطلق عليها المتحيرة في عدد أيام حيضها، وكالاتي:

قال الحنفية: ومن كانت عاداتها خمسة أيام من كل شهر فما زاد متردد بين الحيض والاستحاضة، فتغتسل وتصلي، وتصوم إن دخل شهر رمضان فيكون هذا اليوم حيض ويحتمل لا يكون، فدار الصوم والصلاة بين الجواز منها والوجوب عليها في الوقت، فيجب أن تصوم رمضان احتياطاً، وكذلك لا تترك الصلاة مع التردد لأمر موهوم، فتصلي احتياطاً، ولا يقربها زوجها في هذه الأيام لأن عود الدم غالب فكان الاحتياط في الاجتناب^(١٣٧).

قال المالكية: المرأة التي ترى الدم خمسة عشر يوماً وعاداتها ثمانية أيام، أنها تستظهر بثلاثة أيام ثم تصلي وتصوم استظهاراً إلى انقضاء خمسة عشر يوماً، فإن كانت ممن يصح منها الصوم والصلاة فقد أدتهما، وإن لم يصح ذلك منها فهي تقضي الصوم وتسلم من تضییع عبادة في وقتها وتركها حين وجوبها، وهذا وجه الاحتياط فيما شك فيه^(١٣٨).

قال الشافعية: المرأة التي اختلط حيضها بغيره، وتعذر التمييز بصفة أو عادة، ولا يمكن جعلها طاهراً ولا حائضاً، فتؤمر بالاحتياط، ومن الاحتياط تحريم وطئها في هذه الأيام، ووجوب العبادات كالصوم والصلاة والطواف مع الغسل لكل فريضة^(١٣٩).

وقال الحنابلة: ومتى أجلسنا المرأة يوماً وليلة أو سناً أو سبعا، فرأت الدم أكثر من ذلك لم يحل لزوجه وطؤها فيه حتى ينقطع أو يتجاوز أكثر الحيض، لأنه يحتمل أن يكون حيضاً احتمالاً ظاهراً، وإنما أمرناها بالصوم فيه والصلاة احتياطاً براءة ذمتها، فيجب ترك وطئها احتياطاً أيضاً^(١٤٠).

قال الأمامية: وذات العدد تغتسل بعد يوم أو يومين من عاداتها، فإن استمر إلى العاشر وانقطع قضت ما فعلته من صوم، وإن تجاوز كان ما أتت به مجزياً^(١٤١).

قال الزيدية: المرأة المعتادة تجعل أيام عاداتها حيضاً وما زاد على ذلك القدر طهراً، لها حكم الطهارات، وإن تركت الصلاة في أيام الزائد على العادة فإنها تقضي ما تركت من الصلاة^(١٤٢).

قال الظاهرية: ليس لأقل الحيض ولا لأكثره حد بالأيام، بل الحيض إقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة والطهر إدباره، فالدم الأسود حيض، ومتى رأت غيره فهو طهر، فإن تمادى الأسود فهو حيض إلى تمام سبعة عشر يوماً وما بعده فهو استحاضة^(١٤٣).

الترجيح:

من خلال الدراسة والاستقراء تبين إن هذه الأقوال كلها المختلف فيها عند الفقهاء في أيام الحيض لا مستند لها إلا بالتجربة والعادة، وكل إنما قال من ذلك ما ظن أن التجربة أوقفته على ذلك ولاختلاف ذلك في أحوال النساء.

ويعضد ذلك ما رواه الإمام مالك في الموطأ وغيره عن أم سلمة، إن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال: لتنتظر على عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلفت فلتغتسل ثم لتستنثر بثوب ثم لتصلي^(١٤٤)(١٤٥).

المسألة العاشرة: اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة.

إذا اشتبهت على المصلي ثياب طاهرة بأخرى نجسة وتعذر التمييز بينهما، ولم يجد ثوباً طاهراً بيقين، وليس معه ما يطهر به، فهل على المصلي التحري بينها ويصلي بما غلب على ظنه طهارته أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك على مذاهب، وكالاتي:

المذهب الأول: إن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة لم يجز التحري، ويصلي في كل ثوب بعدد الثياب النجسة وزاد صلاة، وينوي بكل صلاة الفرض احتياطاً. إليه ذهب الحنابلة والإمامية وابن الماجشون من المالكية^(١٤٦).

المذهب الثاني: إن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة فيجب التحري بينها، ويصلي بما غلب على ظنه طهارتها.

إليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والزيدية^(١٤٧).

المذهب الثالث: إن اشتهت ثياب طاهرة بنجسة، فلا يصلى في شيء منها.
وهو ما ذهب إليه أبو ثور والمزني (١٤٨).

الترجيح:

والراجع من هذه الأقوال القول الأول في عدم جواز التحري، وأن يصلي المسلم بعدد الثياب وينوي في كل صلاة الفرض، فلا شك أنه صلى في إحدى الثياب الطاهرة.

المسألة الحادية عشرة: قليل الماء وكثيره ينقض التيمم:

التيمم إذا وجد الماء وهو كاف لطهارته، نقض تيممه، أما إذا وجد الماء وهو غير كاف لطهارته، فهل ينتقض تيممه أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك وكالاتي:
المذهب الأول: يتوضأ ويتيمم.

إليه ذهب الحنابلة والشافعية في قول (١٤٩).

وقالوا: إذا وجد متيمم ما يكفي بعض أعضائه لزمه استعمال الماء، ويتيمم بعد ذلك.

واستدلوا بقوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ (١٥٠).

وجه الدلالة:

جعل الله تبارك وتعالى الشرط في التيمم عدم الماء، وهذا واجد للماء.

المذهب الثاني: يتيمم ويترك الوضوء.

إليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في قول.

وبه قال: الحسن والزهري وحماد والأوزاعي والمزني وسفيان الثوري وابن المنذر (١٥١).

وقالوا: إن وجود الماء إنما ينقض التيمم إذا كان القدر الموجود يكفي للوضوء أو الاغتسال، فإن كان لا يكفي لا ينقض، فمن وجد من الماء أقل من كفايته للطهارة، فليس بواجد للماء، وإن الاعتبار بوجود قدر الكفاية، فلا يلزمه استعماله (١٥٢).

الترجيح:

والراجع من هذه الأقوال القول الثاني، لأن الواجد للماء لأقل من كفايته لإتمام وضوئه يكون كالعادم للماء على الحقيقة.

ثمرة الخلاف:

لو أن خمسة من المتيممين وجدوا من الماء مقدار ما يتوضأ به أحدهم انتقض تيممهم جميعاً، لأن كل واحد منهم قدر على استعماله على سبيل البذل، فكان كل واحد منهم واجداً للماء صورة ومعنى، فينتقض تيممهم جميعاً، ولأن كل واحد منهم قدر على استعماله بيقين وليس البعض أولى من البعض فينتقض تيممهم احتياطاً^(١٥٣).

المسألة الثانية عشرة: استحباب أن تغتسل الحامل إذا رأت الدم احتياطاً.

يستحب أن تغتسل الحامل إذا رأت دماً زمن حملها ثم انقطاعه احتياطاً وخروجاً من الخلاف^(١٥٤).

فقد اختلف الفقهاء في الدم الخارج من الحامل، هل هو دم علة وفساد أم دم حيض، وكالاتي:

المذهب الأول: ما تراه الحامل من الدم ليس بحيض.

إليه ذهب الحنفية والحنابلة والشافعية في القديم والزيادة.

وبه قال: سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة والشعبي ومكحول وحماد والأوزاعي وأبو ثور وابن المنذر^(١٥٥).

وقالوا: إن عدم اعتباره دم حيض، لأن الحامل لا تحيض^(١٥٦).

واستدلوا بما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت: الحامل لا تحيض^(١٥٧).

ومثل هذا لا يعرف بالرأي، فالظاهر أنها قالتها سماعاً من رسول الله ﷺ، ولأن

الحيض اسم للدم الخارج من الرحم، ودم الحامل لا يخرج من الرحم، لأن المرأة إذا حبلت انسدت فم الرحم، فلا يخرج منه شيء، فلا يكون حيضاً^(١٥٨).

المذهب الثاني: ما تراه الحامل من الدم حيض.

إليه ذهب المالكية والشافعية في الجديد على الأصح.

وبه قال: الليث والزهري وقتادة وإسحق^(١٥٩).

وقالوا: إن اعتباره دم حيض، لأن هذا دم في زمن الحيض الخارج من المخرج المعتاد، فوجب أن يكون حيضا (١٦٠).

واستدلوا بما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت: المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع الصلاة (١٦١).

قال الإمام مالك: وذلك الأمر عندنا (١٦٢).

المبحث الثاني

مسائل متفرقة تتعلق بالاحتياط في الطهارات

المسألة الأولى: جهل مكان النجاسة في الثوب.

الثوب إذا أصابته النجاسة وهي كثيرة فجفت وذهب أثرها وخفي مكانها غسل جميع الثوب، وكذا لو أصابت أحد الكمين ولا يدري أيهما هو غسلهما جميعا، وكذا إذا راثت البقرة أو البت في الكديس (١٦٣) ولا يدري مكانه غسل الكل احتياطاً (١٦٤).

المسألة الثانية: نجاسة الماء بالفأرة الميتة.

إذا توضأ رجل من ماء بعد ما ماتت الفأرة فيه، فعليه إعادة الوضوء والصلوات جميعا، لأنه تبين أنه توضأ بالماء النجس، وإن كان لا يدري متى وقعت، فإن كانت منتفخة أعاد صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة احتياطاً (١٦٥).

المسألة الثالثة: نقض الوضوء إذا كان البصاق غالباً على الدم.

ولا ينقض الوضوء الدم الخارج من الفم المغلوب بالبصاق، لأن الحكم للغالب فصار كأنه كله بزاق، قيد بغلبة البزاق، لأنه لو كان مغلوباً والدم غالب نقض - على مذهب الحنفية -، لأنه سال بقوة نفسه، وإن استويا نقض أيضاً، لاحتمال سيلانه بنفسه أو أساله غيره، فوجد الحدث من وجه، فرجحنا جانب الوجود احتياطاً (١٦٦).

وقالوا علامة كون الدم غالباً أو مساوياً أن يكون أحمر، وعلامة كونه مغلوباً أن يكون أصفر (١٦٧).

المسألة الرابعة: مسألة الماء المطلق والمقيد.

الماء المقيد: هو ما لا تتسارع إليه الإفهام عند إطلاق اسم الماء، وهو الماء الذي يستخرج من الأشياء بالعلاج كماء الأشجار والثمار وماء الورد ونحو ذلك ولا يجوز التوضؤ بشيء من ذلك، وكذلك الماء المطلق إذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كاللبن والخل ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجه زال عنه اسم الماء بأن صار مغلوباً به فهو بمعنى الماء المقيد ثم ينظر إلى ما يأتي:

- ١- إن كان الذي خالطه مما يخالف لونه لون الماء كاللبن وماء العصفور والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون.
- ٢- وإن كان لا يخالف الماء في اللون ويخالفه في الطعم كعصير العنب الأبيض وخله تعتبر الغلبة في الطعم.
- ٣- وإن كان لا يخالفه فيهما تعتبر الغلبة في الأجزاء فإن استويا في الأجزاء فيكون حكمه حكم الماء المغلوب احتياطاً.. (١٦٨).

المسألة الخامسة: نجاسة يد الصبي.

إذا أدخل الصبي يده في كوز ماء ولا يعلم على يده قذر فالمستحب أن لا يتوضأ به لأنه لا يتوقى النجاسات عادة فالظاهر أن يده لا تخلو عن نجاسة فالاحتياط في التوضؤ بغيره (١٦٩).

المسألة السادسة: نجاسة ماء البئر إذا وقعت فيه نجاسة.

البئر إذا تنجست فغار ماؤها وجف أسفلها ثم عاودها الماء، فقال نصير بن يحيى هو طاهر، وقال محمد بن سلمة هو نجس، وكذا روي عن أبي يوسف وجه قول نصير أن تحت الأرض ماء جار فيختلط الغائر به فلا يحكم بكون الغائر نجساً بالشك. وجه قول محمد بن سلمة أن ما نبع يحتمل أنه ماء جديد، ويحتمل أنه ماء نجس فلا يحكم بطهارته بالشك وهذا القول أحوط (١٧٠).

الخاصة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فقد انتهيت من كتابة هذه البحث وقد بذلت ما استطيع بذله، وقد توصلت إلى نتائج وكالاتي:-

١- إن الفقه الإسلامي ثروة علمية عظيمة تنظم كل الأحكام الشرعية ويجد فيها السائل كل ما يحقق المصالح.

٢- إن الشريعة الإسلامية مبنية على الاحتياط والأخذ بالأحزم، والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى مفسدة.

٣- إن المسائل التي بنيت على الاحتياط قد ذكرت في الكتب الفقهية وفي معظم الأبواب الفقهية، وهناك الكثير من الأحكام الفقهية ثبتت لأجل الاحتياط، وفي باب الطهارة هناك الكثير من المسائل بنيت على الاحتياط، وخصوصاً التي فيها تعارض للأدلة، فيترجح الدليل المقتضي للتحريم على ما يقتضي غيره من الأحكام لاستناد ذلك الترجيح على الاحتياط، فإذا تعارض دليل يقتضي التحريم وآخر يقتضي الإباحة، قدم الحظر على الإباحة في الأصح تغليباً للتحريم.

٤- قد يرد مصطلح الاحتياط في بعض المسائل ويراد به الورع.

٥- إن ابن حزم خالف جمهور الفقهاء في بناء بعض الأحكام الفقهية على الاحتياط وقال: الاحتياط هو الورع نفسه، وهو اجتناب ما يتقي المرء، وهو ليس واجباً في الدين ولكن حسن ولا يحل أن يقضى به على أحد ولا أن يلزم أحد ولكن يندب إليه، لأن الله تعالى لم يوجب الحكم به، فالورع هو الاحتياط، فالاحتياط كله لزوم القرآن والسنة.

٦- يجمع بين التوضؤ بسؤر الحمار والتميم احتياطاً، وكذلك عند التوضؤ بنبذ التمر.

٧- من الاحتياط غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، وغسل المرفقين في الوضوء.

٨- الإنزال موجب للغسل سواء كان لمرض أو تفكر أو ملامسة احتياطاً، ومثله عند النقاء الختانيين وإن لم ينزل، وعند وجود البلل بعد النوم، وسواء من نام في الليل أو النهار.

٩- والمرأة تؤمر بالاحتياط إذا اختلط حيضها بغيره وتعذر التمييز بصفة أو عادة ولا يمكن جعلها طاهراً ولا حائضاً، ومن الاحتياط تحريم وطئها في هذه الأيام، ووجوب أداء العبادات كالصوم والصلاة والطواف وتتوضأ لكل صلاة، ومثله الحامل إذا رأت الدم فيستحب لها أن تغتسل.

هوامش البحث

- (١) صحيح مسلم: ٢٠٣/١، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء.
- (٢) سورة التوبة من الآية (١٠٨).
- (٣) المنثور في القواعد للزركشي، (ت ٧٩٤ هـ): ١/١٢٦.
- (٤) لسان العرب لابن منظور: باب الطاء فصل الحاء، القاموس المحيط للفيروز آبادي: باب الطاء فصل الحاء، المصباح المنير للفيومي: مادة (حوط).
- (٥) التعاريف للمناوي: ١/٣٩.
- (٦) التعاريف للمناوي: ١/٣٩.
- (٧) التعريفات للجرجاني: ص ٢٦.
- (٨) التعريفات: ص ٣٢٥.
- (٩) الموافقات للشاطبي: ٢/٣٦٤.
- (١٠) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ١/٥٠.
- (١١) الأحكام لابن حزم: ٨/٥.
- (١٢) المصباح المنير: مادة (طهر).
- (١٣) المغني. لابن قدامة: ١/٣٤، الإنصاف للمرداوي: ١/١٩.
- (١٤) التعريفات للجرجاني: ص ١٨٤.
- (١٥) بدائع الصنائع للكاساني: ١/٦٥، ١٩٣، الإنصاف: ١/١٩.
- (١٦) بدائع الصنائع: ١/٣.

- (١٧) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم: ١/١٤٠، الجوهرة النيرة للحدادي: ١/٢٠، المغني: ١/٤٤، الفروع لابن مفلح: ١/٢٥٦، الإنصاف: ١/٣٤٢، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام للجلي: ١/٨.
- (١٨) مصنف عبد الرزاق للصنعاني: ٤/٥٢٥، الكتاب المصنف في الحديث والآثار لابن أبي شيبة ٥/١٢٣، المعجم الكبير للطبراني: ١٨/٢٦٥، نصب الرأية لأحاديث الهداية للزيلعي: ٤/١٩٧. والحديث في إسناده اضطراب.
- (١٩) بدائع الصنائع: ١/٦٥، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي: ١/٣٤.
- (٢٠) سنن أبي داود: ١/١٩، سنن الترمذي: ١/١٥٤، السنن الكبرى للبيهقي: ١/٢٤٥، نصب الرأية: ١/١٣٣، وقال الترمذي: الحديث حسن صحيح.
- (٢١) المبسوط للرخسي: ١/٥٠ - ٥١، بدائع الصنائع ١/٦٥ - ٦٦.
- (٢٢) المبسوط: ١/٥٠ - ٥١، بدائع الصنائع: ١/٦٥ - ٦٦.
- (٢٣) بدائع الصنائع: ١/٦٥.
- (٢٤) المغني: ١/٤٤، الإنصاف: ١/٣٤٢.
- (٢٥) بدائع الصنائع: ١/٦٥.
- (٢٦) بدائع الصنائع: ١/٦٥.
- (٢٧) معرور: أي لا سرج عليه، تقول: اعروى الدابة: أي ركبها عُرِيا. ينظر: المغرب لترتيب المعرب للمطرزي: ٢/٥٩، لسان العرب باب الواو والياء فصل العين.
- (٢٨) المغني: ١/٤٤.
- (٢٩) مشكل الآثار للطحوي، دار المعرفة: ٣/٧٥، والسنور: الهر، والأنثى السنورة. ينظر: المصباح المنير مادة (سنور).
- (٣٠) المدونة الكبرى: ١/١١٥، المنتقى شرح موطأ مالك للباجي ١/٦٣، البحر الزخار: ٢/٣٨ - ٣٩، الأم للشافعي: ١/٢٠، المجموع شرح المذهب للنووي: ٢/٦٠٧، المحلى: ١/١٣٩ - ١٤٠، المغني: ١/٤٤، العناية شرح الهداية للبابرتي: ١/١١٤.
- (٣١) سنن الدار قطني للدار قطني: ١/٦٢، سنن البيهقي الكبرى: ١/٢٤٩، الدراية: ١/٦٢، والحديث في سنده ابن أبي حبيبة إبراهيم بن إسماعيل وهو ضعيف.

(٣٢) سنن البيهقي الكبرى: ٢٥٨/١، نصب الراية: ١٣٦/١، الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني: ٦٢/١، والحديث في سننه عبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف، لا يحتج به.

(٣٣) المعجم الأوسط للطبراني: ٥٦/٩، والحديث تفرد به إبراهيم بن المنذر.

(٣٤) كنز العمال: ١٧٢/٧.

(٣٥) المغني: ٤٤/١.

(٣٦) بدائع الصنائع: ٦٥/١.

(٣٧) المبسوط: ١٢٤/١.

(٣٨) المبسوط: ٨٨/١، بدائع الصنائع: ١٦/١، مجمع الأنهر: ٣٧/١.

(٣٩) سنن أبي داود: ٢١/١، سنن ابن ماجه: ١٣٥/١، سنن البيهقي الكبرى: ٩/١، شرح

معاني الآثار للطحاوي: ٩٤/١، ٩٥، نصب الراية: ١٣٧/١، ١٤٧، الدراية: ٦٣/١،

والحديث ضعيف.

(٤٠) سورة المائدة / ٦.

(٤١) بدائع الصنائع: ١٦/١.

(٤٢) المبسوط: ٨٨/١.

(٤٣) العناية: ١١٨/١، بدائع الصنائع: ١٦/١، المغني: ٢٣/١، المحلى: ١٩٦ / ١.

(٤٤) المبسوط: ٨٩/١.

(٤٥) المبسوط: ٨٩/١.

(٤٦) سنن أبي داود: ٢١/١، سنن ابن ماجه: ١٣٥/١، سنن البيهقي الكبرى: ٩/١، شرح

معاني الآثار: ٩٤/١، ٩٥، نصب الراية: ١٣٧/١، ١٤٧، الدراية: ٦٣/١، والحديث

ضعيف.

(٤٧) المبسوط: ٨٨، ٨٩/١، بدائع الصنائع: ١٦/١.

(٤٨) عون المعبود: ١٠٨/١، نصب الراية: ١٣٧/١، الدراية: ٦٣/١.

(٤٩) نصب الراية: ١٣٧/١.

(٥٠) سورة المائدة / ٦.

- (٥١) فتح الباري لإبن حجر العسقلاني: ٣٥٤/١.
- (٥٢) عون المعبود: ١٠٩/١.
- (٥٣) صحيح مسلم: ٣٣٣/١، كتاب الصلاة- باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن.
- (٥٤) عون المعبود: ١٠٩/١، شرح النووي على صحيح مسلم: ١٦٩/٤.
- (٥٥) سنن الدار قطني: ٧٥/١، سنن البيهقي الكبرى: ١١/١، نصب الراية: ١٤٧/١، والحديث في إسناده ضعف.
- (٥٦) سنن البيهقي الكبرى: ١١/١، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢/١، نصب الراية: ١٤٧/١، والأثر في إسناده ضعف.
- (٥٧) المبسوط: ٨٨/١.
- (٥٨) المدونة: ١٤٤/١، المجموع: ١٣٩/١، المغني: ٢٤/١، الفروع: ٧٢/١، كشاف القناع للبهوتي: ٣٠/١، شرائع الإسلام: ٧/١، البحر الزخار: ٣٠/٢، المحلى: ١٩٥/١.
- (٥٩) سورة المائدة: ٦.
- (٦٠) المبسوط: ٨٨/١.
- (٦١) صحيح ابن حبان: ١٣٥/٤، المستدرک على الصحيحين: ٢٨٤/١، مصنف ابن أبي شيبة: ١٤٤/١، نصب الراية: ١٤٨/١، الدراية: ٦٧/١.
- (٦٢) تبیین الحقائق: ٣٥/١.
- (٦٣) بدائع الصنائع: ٥٩/١.
- (٦٤) المبسوط: ٥/١، بدائع الصنائع: ٢٠/١، المنتقى: ٤٨/١، التاج والإكليل لمختصر خليل. للمواق: ٣٤٩/١، المجموع: ٣٩٠/١، شرائع الإسلام: ١٦/١، التاج المذهب لأحكام المذهب للصنعاني ١٢٩ - ١٣٠، المغني: ٧١/١.
- (٦٥) سورة المائدة: ٦.
- (٦٦) المجموع: ٣٩٠/١، المغني: ٧١/١.
- (٦٧) المغني: ٧٠/١ - ٧١، الإنصاف: ١٢٩/١، المحلى: ١٥٥/١، ٢٠٠.
- (٦٨) المغني: ٧١/١.

- (٦٩) المحلي: ٢٠٠/١، المغني: ٧١/١.
- (٧٠) صحيح البخاري: ٧٢/١، كتاب الوضوء، باب الإستجمار وترا، صحيح مسلم: ٢٣٣/١، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ يده.
- (٧١) المغني: ٧٠/١.
- (٧٢) بدائع الصنائع: ٢٠/١ - ٢١، المنتقى: ٤٨/١، المغني: ٧١/١.
- (٧٣) سورة المائدة من الآية (٦).
- (٧٤) المبسوط: ٦/١، بدائع الصنائع: ٧/١، المنتقى: ٣٦/١، شرح مختصر خليل للخرشي: ١٢٣/١، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني: ١٧٥/١، قليوبي وعميرة: ٥٦-٥٥/١.
- (٧٥) سنن الدارقطني: ٨٣/١، سنن البيهقي الكبرى: ٥٦/١، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني: ٥٧/١، والحديث ضعيف وفي سننه ابن عقيل، قال الدارقطني: ليس بقوي.
- (٧٦) صحيح مسلم: ٢١٦/١، كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة.
- (٧٧) سورة هود من الآية (٥٢).
- (٧٨) سورة النساء من الآية (٢).
- (٧٩) سورة الصف من الآية (١٤).
- (٨٠) بدائع الصنائع: ٧/١.
- (٨١) المبسوط: ٦/١، بدائع الصنائع: ٧/١، شرح مختصر الخرشي: ١٢٣/١.
- (٨٢) المغني: ٨٥/١.
- (٨٣) المغني: ٨٤/١ - ٨٥.
- (٨٤) المبسوط: ٦٧/١، الأم: ٥٢/١.
- (٨٥) الأم: ٥٢/١، المحلي: ٢٥٢/١.
- (٨٦) سورة المائدة من الآية (٦).
- (٨٧) المحلي: ٢٥٣/١.
- (٨٨) صحيح مسلم: ٢٦٩/١، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء.

- (٨٩) المبسوط: ٦٧/١، التاج والإكليل: ٤٤٨/١، المغني: ١٢٨/١، شرائع الإسلام: ١٨/١، البحر الزخار: ٩٨٠/١.
- (٩٠) الفسخ: دفع الماء، تقول: فضخ الدلو: إذا دفع ما فيه من ماء. ينظر: لسان العرب: باب الخاء فصل الفاء.
- (٩١) سنن النسائي: ١١١/١، مصنف ابن أبي شيبة: ٩/١، مسند أحمد: ١٢٥/١. والحديث صححه الألباني، وعلق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله: والحديث إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.
- (٩٢) المغني: ١٢٨/١.
- (٩٣) الأم: ٥٤/١.
- (٩٤) الأم: ٥٤/١، المجموع ٢٨/٢.
- (٩٥) العناية: ٦٣/١، المدونة: ١٣٥/١، المنتقى: ٩٦/١، تحفة المحتاج: ٢٦٠/١، كشف القناع: ١٤٢/١، شرائع الإسلام: ١٨/١.
- (٩٦) صحيح مسلم: ٢٧١/١، كتاب الحيض - باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين.
- (٩٧) سنن الدار قطني: ١١٢/١، سنن البيهقي الكبرى: ١٦٣/١.
- (٩٨) صحيح مسلم: ٢٧١/١، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين.
- (٩٩) بدائع الصنائع: ٣٦/١.
- (١٠٠) مصنف عبد الرزاق: ٢٤٩/١.
- (١٠١) البحر الزخار: ١٠٠/١.
- (١٠٢) صحيح مسلم: ٢٦٩/١، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء.
- (١٠٣) صحيح مسلم: ٢٦٩/١، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء.
- (١٠٤) البحر الزخار: ١٠٠/١.
- (١٠٥) صحيح مسلم: ٢٧٠/١، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء.
- (١٠٦) سنن الترمذي: ١٨٣/١.

(١٠٧) سنن الترمذي: ١/١٨٥، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لإبن عبد البر:

١٠٨/٢٣

(١٠٨) فتح الباري: ١/٣٩٧ - ٣٩٨.

(١٠٩) الأم: ١/٥٣، المغني: ١/١٢٩، شرائع الإسلام: ١/٢٠، المحلى: ١/٢٥٣.

(١١٠) المبسوط: ١/٦٧، مجمع الأنهر: ١/٢٣، التاج والإكليل: ١/٤٤٨.

(١١١) تبين الحقائق: ١/١٦، البحر الرائق: ١/٥٩، مجمع الأنهر: ١/٢٤.

(١١٢) بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي المالكي: ١/١٦٢، حاشية العدوي: ١/١٤٣.

(١١٣) الإنصاف: ١/٢٢٩، كشف القناع: ١/١٣٩.

(١١٤) البحر الزخار: ١/٩٨ - ٩٩.

(١١٥) سنن الترمذي: ١/١٩٠، سنن ابن ماجه: ١/٢٠٠، سنن الدارقطني: ١/١٣٣، سنن

البيهقي الكبرى: ١/١٦٧. والحديث في إسناده عبد الله بن عمر عن عبيد بن عمر،

وعبد الله بن عمر ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث. ينظر: سنن

الترمذي: ١/١٩٠.

(١١٦) المجموع: ٢/٢٩، ٣٤، المغني: ١/١٢٤.

(١١٧) المبسوط: ١/٦٨.

(١١٨) سورة النساء من الآية (٤٣)، سورة المائدة من الآية (٦).

(١١٩) سورة الأنعام من الآية (٧).

(١٢٠) المجموع: ٢/٣٥.

(١٢١) المغني: ١/١٢٤.

(١٢٢) سنن الدار قطني: ٣/١٢١، مسند الإمام أحمد: ١/٢٣٨، المستدرک على

الصحيحين: ٤/٤٠٢، نصب الراية: ٣/٣١٦، الدراية: ٢/٩٦، والحديث صحيح على

شرط الشيخين.

(١٢٣) سنن البيهقي الكبرى: ١/١٢٤، موطأ مالك: ١/٤٣.

(١٢٤) صحيح مسلم: ١/٣٥٢، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود.

- (١٢٥) صحيح البخاري: ١٩٢/١، كتاب أبواب القبلة، باب التطوع خلف المرأة، صحيح مسلم: ٣٦٧/١، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي.
- (١٢٦) سنن النسائي: ١٠١/١، نصب الراية: ٧٣/١، تلخيص الحبير: ١٣٣/١، والحديث إسناده صحيح وهو على شرط الصحيح.
- (١٢٧) فقه الإمام سعيد بن المسيب: ٨٦/١.
- (١٢٨) المبسوط: ٦٨/١، شرائع الإسلام: ١٠/١، البحر الزخار: ٩٤/٢، المغني: ١٢٣/١.
- (١٢٩) سنن الترمذي: ١٣٥/١، سنن ابن ماجة: ٦٨/١، سنن الدار قطني: ١٣٦/١، سنن البيهقي الكبرى: ١٢٦/١، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨/١، نصب الراية: ٧٥/١، والحديث في إسناده ضعف، والصحيح عن عائشة في قبلة الصائم. ينظر: سنن البيهقي الكبرى: ١٢٦/١.
- (١٣٠) سنن الدار قطني: ١٤١/١، سنن البيهقي الكبرى: ١٢٦/١، نصب الراية: ٧٣/١، الدراية: ٧٣/١. والحديث في إسناده أبي دوق وقد ضعفه يحيى بن معين، وقال الزيلعي: أبو دوق عطية بن حرب أخرج له الحاكم في المستدرک، وقال احمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق. ينظر: نصب الراية: ٧٣/١.
- (١٣١) لم أجد الأثر في كتب السنن والمصنفات والآثار، ينظر: المبسوط: ٦٨/١.
- (١٣٢) سنن البيهقي الكبرى: ١١٤/٣.
- (١٣٣) المدونة: ١٢١/١، المنتقى: ٩٤/١، التاج والإكليل: ٤٣١/١، المغني: ١٢٣/١ - ١٢٥.
- (١٣٤) المغني: ١٢٥/١.
- (١٣٥) فقه سعيد بن المسيب: ٨٦/١.
- (١٣٦) المبسوط: ٨١/٣، حاشية العدوي: ١٥٤/١، الأم: ١٠١/٥، المجموع: ٤٢٥/٢، الإنصاف: ٣٧٢/١، شرائع الإسلام: ٢٥/١ - ٢٦، المحلى: ٤١٥/١، التاج المذهب: ٦٦/١.
- (١٣٧) المبسوط: ١٧٩/٣، بدائع الصنائع: ٤١/١، تبين الحقائق: ٥٩/١.
- (١٣٨) المنتقى: ١٢٤/١.

- (١٣٩) المجموع: ٤٦١/٢.
- (١٤٠) المغني: ٢٠٠/١.
- (١٤١) شرائع الإسلام: ٢٢/١.
- (١٤٢) التاج المذهب: ٦٤/١.
- (١٤٣) المحلى: ٤٠٥/١.
- (١٤٤) موطأ مالك: ٦٢/١، سنن البيهقي الكبرى: ٣٣٣/١، خلاصة البدر المنير لابن الملقن الأنصاري: ٨١/١. وروي الحديث بأسانيد صحيحة على شرط الصحيح.
- (١٤٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي: ٥١/١.
- (١٤٦) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للرحبي: ١٦٠/١، الإنصاف: ٧٧/١، الفروع: ٩٥/١، شرائع الإسلام: ٤٦/١.
- (١٤٧) المبسوط: ٢٠٠/١، مواهب الجليل: ١٦٠/١، الأم: ١١١/١، البحر الزخار: ٣٩/٢.
- (١٤٨) المغني: ٥١/١.
- (١٤٩) المغني: ١٥٠/١، الفروع: ٢٢٠/١، الأم: ٦٦/١، المجموع: ٣٠٩/٢.
- (١٥٠) سورة المائدة من الآية (٦).
- (١٥١) بدائع الصنائع: ٥٧/١، المدونة: ١٤٩/١، المنتقى: ١١٥/١، المجموع: ٣٠٩/٢، المغني: ١٥٠/١.
- (١٥٢) المنتقى: ١١٥/١، المجموع: ٣٠٩/٢.
- (١٥٣) بدائع الصنائع: ٥٧/١.
- (١٥٤) كشف القناع: ٢٠٢/١.
- (١٥٥) المبسوط: ٢٠/٢، بدائع الصنائع: ٤٢/١، مجمع الأنهر: ٥٥/١، المغني: ٢١٨/١، المجموع: ٤١٢/٢ - ٤١٣، البحر الزخار: ١٣٤/٢.
- (١٥٦) المبسوط: ٢٠/٢، بدائع الصنائع: ٤٢/١، مجمع الأنهر: ٥٥/١، المغني: ٢١٨/١، المجموع: ٤١٢/٢ - ٤١٣، البحر الزخار: ١٣٤/٢.

- (١٥٧) سنن الدار قطنی: ٢١٩/١، سنن البيهقي الكبرى: ٤٢٣/٧. وقد ضعف أهل العلم الرواية عن عطاء، وسأل الإمام أحمد عن رواية مطر عن عطاء فقال: كان يحيى بن القطان يضعف رواية مطر عن عطاء. ينظر: سنن البيهقي الكبرى: ٤٢٣/٧.
- (١٥٨) المبسوط: ٢٠/٢، بدائع الصنائع: ٤٢/١، المجموع: ٤١٢/٢ - ٤١٣.
- (١٥٩) المدونة: ١٥٥/١، المنتقى: ١٢٠/١، بلغة السالك: ٢٠٩/١، المجموع: ٤١٢ - ٤١٣.
- (١٦٠) المنتقى: ١٢٠/١.
- (١٦١) موطأ مالك: ٦٠/١، سنن البيهقي الكبرى: ٤٢٣/٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٦/٢.
- (١٦٢) موطأ مالك: ٦٠/١.
- (١٦٣) الكديس: وهو ما يجمع من الطعام في البيدر. ينظر: المصباح المنير: مادة (كدس).
- (١٦٤) بدائع الصنائع: ٨١/١.
- (١٦٥) المبسوط: ٥٩/١.
- (١٦٦) البحر الرائق: ٣٧/١.
- (١٦٧) البحر الرائق: ٣٧/١.
- (١٦٨) بدائع الصنائع: ١٥/١، البحر الرائق: ٧٣/١.
- (١٦٩) المبسوط: ٨٧/١.
- (١٧٠) بدائع الصنائع: ٧٣/١.



□ المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، (ت ٦٣٠ هـ)، مطبعة دار الشعب.
٢. الإصابة في تمييز الصحابة. للأمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، مكتبة المثنى، بغداد/العراق.
٣. الأحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، مصر/ القاهرة، ط ١، ١٤٠٤ هـ.

٤. الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، (ت ٢٠٤ هـ)، دار المعرفة، بيروت/لبنان.
٥. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، (ت ٨٨٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١.
٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام محمد بن رشد القرطبي، (ت ٥٩٥ هـ)، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.
٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للإمام زين الدين ابن نجيم، (ت ٩٧٠ هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
٨. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، (ت ٨٤٠ هـ) وبهامشه كتاب جواهر الأخبار والآثار للعلامة محمد بن يحيى بهران الصعدي، (ت ٩٥٧ هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني الحنفي، (ت ٥٨٧ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م.
١٠. البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
١١. بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، للشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي، (ت ١٢٤١ هـ) على الشرح الصغير للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١ هـ)، دار المعارف.
١٢. التاج المذهب لأحكام المذهب، للعلامة أحمد بن قاسم الصنعاني، مكتبة اليمن.
١٣. التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق (ت ٨٩٧ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
١٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨ م.
١٥. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣ هـ)، دار الفكر.

١٦. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للإمام عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي.
١٧. تحفة المحتاج بشرح المنهاج، للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن الهيثمي (ت ٩٧٤ هـ)، دار إحياء التراث العربي.
١٨. تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
١٩. التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ط ١، ١٤١٠ هـ.
٢٠. التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني الحنفي، (ت ٨١٦ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م.
٢١. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت ٧٤٢ هـ)، دار ابن رجب المنصورة، مصر، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
٢٢. تلخيص الحبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٣٥ هـ)، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
٢٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. للحافظ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، (ت ٤٦٣ هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.
٢٤. تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد الدكن/ الهند، ط ١، (١٣٢٥ هـ).
٢٥. جامع كرامات الأولياء، للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني، (ت ١٣٥٠ هـ)، مركز بركات رضا، الهند، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
٢٦. الجوهرة النيرة، لأبي بكر محمد بن علي الحدادي، المطبعة الخيرية.
٢٧. حاشية العدوي، للشيخ علي الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ١٤١٢ هـ.

٢٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨ م.
٢٩. خلاصة البدر المنير، لعمر بن علي بن الملقن الأنصاري (ت ٨٠٤ هـ)، المدينة المنورة، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.
٣٠. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، مطبعة الفحالة الجديدة، القاهرة/مصر، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.
٣١. سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، دار الفكر، بيروت/لبنان.
٣٢. سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)، دار الفكر، بيروت/لبنان.
٣٣. سنن الترمذي - الجامع الصحيح - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان.
٣٤. سنن الدار قطني، للإمام الحافظ علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥ هـ)، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط١٣٨٦، ٤٤ هـ/١٩٦٦ م.
٣٥. السنن الكبرى للبيهقي، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت ٤٥٨ هـ)، دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م.
٣٦. سنن النسائي، للإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣١٣ هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م.
٣٧. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط١٤٢٢، ١١ هـ/٢٠٠١ م.
٣٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، دار المسيرة، بيروت/لبنان، ط٢، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
٣٩. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي (ت ٦٧٦ هـ)، دار العالم الإسلامي، بيروت/لبنان، ط١.

٤٠. شرح مختصر خليل للإمام محمد بن عبد الله الخرشي، دار الفكر، بيروت/ لبنان.
٤١. شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار المعرفة.
٤٢. شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٣١ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، ط ٢.
٤٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط ٢، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٤٤. صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، دار ابن كثير، بيروت/ لبنان، ط ٣، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.
٤٥. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (٢٦١ هـ)، دار أحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان.
٤٦. صفة الصفوة للإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ط ١، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.
٤٧. طبقات الشافعية الكبرى للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، (ت ٧٧١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
٤٨. الطبقات الكبرى، لواقع الأنوار في طبقات الأخبار، لأبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري الشعراني، دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
٤٩. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، (ت ٢٣٠ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط ١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.
٥٠. طبقات الفقهاء، لأبي إسحق الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦ هـ)، دار الرائد العربي، بيروت/ لبنان، ط ١، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
٥١. العناية شرح الهداية، للإمام محمد بن محمد بن محمود البابرتي، دار الفكر.
٥٢. عون المعبود لأبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي، (ت ١٣٢٢ هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥ هـ.

٥٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ١٣٧٩ هـ.
٥٤. الفروع، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، (ت ٧٦٣ هـ)، عالم الكتب.
٥٥. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي.
٥٦. فقه الإمام سعيد بن المسيب، أ. د هاشم جميل عبد الله، مطبعة الإرشاد، العراق/ بغداد، ط ١، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م.
٥٧. الفهرست، لابن النديم، مطبعة الرحمانية، مصر، (١٣٤٨ هـ).
٥٨. الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ)، مكتبة ندوة المعارف، الهند، ط ١٩٦٧، ١ م.
٥٩. قليوبي وعميرة، للشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري، (ت ١٠٦٩ هـ) والشيخ شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب عميرة (ت ٩٥٧ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٦٠. الكتاب المصنف في الحديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، (ت ٢٣٥ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٦١. كشف القناع على متن الإقناع، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، (ت ١٠٥١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ١٤٠٢ هـ.
٦٢. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ١٩٨٩ م.
٦٣. لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت / لبنان.
٦٤. المبسوط، لشمس الدين السرخسي، (ت ٤٩٠ هـ)، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ١٤٠٦ هـ.
٦٥. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد، دار إحياء التراث العربي.

٦٦. المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محي الدين شرف النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، المطبعة المنيرية.
٦٧. المحلى شرح المجلى، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، (ت ٤٥٦ هـ)، دار الفكر، بيروت/ لبنان.
٦٨. المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، (ت ١٧٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.
٦٩. المستدرک على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥ هـ) ط/٢، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط٢، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٧٠. مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١ هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر.
٧١. مشكل الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار المعرفة.
٧٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، (ت ٧٧٠ هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٧٣. مصنف عبد الرزاق للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
٧٤. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٢٦٠ هـ)، دار الحرمين، مصر/ القاهرة، ١٤١٥ هـ.
٧٥. المغرب لترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي، (ت ٦١٦ هـ)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٩٧٩ م.
٧٦. المغني، للشيخ الإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) والشرح الكبير على متن المقنع للشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي، (ت ٦٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط١.
٧٧. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.
٧٨. المنتقى شرح موطأ مالك بن أنس، للقاضي أبي الوليد سليمان ابن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٩٤ هـ)، دار الفكر، بيروت/ لبنان.

٧٩. المنشور في القواعد، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية.
٨٠. مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الرحبي، (ت ٩٥٤ هـ)، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ط ٢، ١٣٩٨ هـ.
٨١. الموافقات في أصول الفقه، لإبراهيم بن موسى المالكي الشاطبي، دار الكتب العلمية.
٨٢. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، (ت ١٧٩ هـ)، دار إحياء التراث العربي، مصر.
٨٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ط ١، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
٨٤. نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، (ت ٧٦٢ هـ)، دار الحديث، القاهرة.
٨٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن أبي بكر، ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) مطبعة السعادة، مصر، ١٣٦٧ هـ.